

التحضر و أثره على الأسرة الجزائرية بنائيا ووظيفيا

/ هاشمي بريقل

جامعة تيارت

Abstract :

The urbanization has effect on the Algerian family where the led her to the emergence of a group of phenomena in their surroundings. Also, it has touched the urbanization of these social and economic transformations ,and included a set of independent variables that affected the family building and functions. In addition, it is natural to identify the nature of these variables and how they impact on family building, operations and core functions. ,and perhaps the most important features of urbanization in the concept of the family in the modern world ,the rule of the concept of the nuclear family on the form of the interaction of domestic ; and the justification of intellectual and cognitive impact of these factors on the concept of family and functions ,resulting in widespread manifestations of disintegration in the construction of family ,and the disappearance of the manifestations of solidarity and cooperation and the rise of individualism and isolationism.

Keywords: urbanization - the family - the construction and function.

الملخص :

لقد أثر التحضر على الأسرة الجزائرية، حيث أدى بها ذلك إلى ظهور مجموعة من الظواهر في محيطها، فقد مست حركة التحضر هذه التحولات الاجتماعية والاقتصادية، و ضمت مجموعة من المتغيرات المستقلة التي أثرت على بناء الأسرة ووظائفها، ومن الطبيعي أن نتعرف على طبيعة هذه المتغيرات وكيف أثر على بناء الأسرة وعملياتها ووظائفها الأساسية، ولعل أهم ملامح التحضر في مفهوم الأسرة في العالم الحديث، سيادة مفهوم الأسرة النووية على شكل التفاعل الأسري ، و التبرير الفكري والمعرفي لتأثير هذه العوامل في مفهوم الأسرة ووظائفها، مما أدى إلى شيوع مظاهر التفكك في البناء الأسري ، واختفاء مظاهر التكافل والتعاون وبروز الفردانية والانعزالية .

الكلمات المفتاحية : التحضر -

الأسرة - البناء والوظيفة

مقدمة

يمكن القول أن عملية التحضر التي تمر بها البلاد صاحبها بعض التغيرات التي مست الأسرة في بنائها وأنماطها، فانتشرت روح الفردية، الاستقلالية المادية وحرية التصرف، حيث أصبحت النظرة إلى الحياة متغيرة تمر من الجمعية إلى الفردية، أي من القيم التي كانت مرتبطة بالأسرة الكبيرة إلى القيم التي ترتبط بالأسرة الزوجية، كما شهدت كثير من المجتمعات -بسبب التحضر- وجود تحولات في البنى الاجتماعية و الاقتصادية، وزيادة معدلات تغيراتها الاجتماعية والتكنولوجية مما أدى كل ذلك إلى تطور المجتمعات و إلى حدوث تغيرات في أنساقها، وكانت الأسرة من أهم الأنساق الاجتماعية تأثراً بهذه التغيرات حيث أثر على بنائها ووظائفها، فتغير هيكلها وتقلصت مهامها. (1)

والأسرة الجزائرية كغيرها من الأسر شهدت تغيرات جوهرية، مست في الأساس تركيبها البنائية، أو علاقاتها الداخلية أو قيمها الاجتماعية، وتدرج في إطار حركة التغير الثقافي -الاجتماعي والانتقال من المجتمع الزراعي التقليدي إلى المجتمع الصناعي الحضري الحديث، أي ضمن مسيرة التحديث التي يشهدها المجتمع الجزائري منذ دخول الاحتلال الفرنسي عام 1830، وهذا ما يدفعنا إلى التفكير والحديث عن ظاهرة التحضر وتغير الأسرة الجزائرية، من هنا هل يمكن القول أن التحضر أثر على الأسرة الجزائرية وأدى إلى إحداث تغيرات في بنائها ووظائفها وطبيعة علاقاتها ؟

أهمية الدراسة وأهدافها: من خلال دراستنا أردنا التوصل إلى بعض أشكال الأسرة في الحضر، وذلك بهدف إلقاء الضوء على بعض القضايا النظرية والوظائف التي تضطلع بها، كما تسعى إلى فهم دينامية العلاقات بين أفرادها من الأجيال المختلفة سواء كانت علاقات إيجابية أو سلبية، في حين تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف الأوضاع الحالية والمعاصرة للأسرة الجزائرية، في محاولة للتعرف على قضاياها ومشكلاتها، كما تبحث عن طبيعة علاقات الأسرة الجزائرية ومدى تأثر وظائفها وأبنيتها بمستوى التحضر الذي وصلت إليه المدينة محل الدراسة، وإبراز الدور الاجتماعي الذي يجب أن تضطلع به الأسرة الجزائرية المعاصرة، وأهم مشكلاتها وأساليب معالجتها، وتشخيص التحديات التي تواجه الأسرة الجزائرية في الوقت المعاصر، وضرورة

مواجهة هذه التحديات ، والحد من تأثير الاستلاب والاختراق الثقافي لها .

مشكلات المجتمع الحضري : تختلف هذه المشكلات من بيئة إلى أخرى ومن دولة إلى دولة ، وهذا راجع إلى ظروف البيئة الاجتماعية والقيم التي تسودها والعوامل المختلفة والمؤثرة فيها ، هي التي تحدد نوع المشكلات التي تسود بيئة معينة دون غيرها ، وبناءا على هذا فان خصوصية المجتمع الحضري تفرض بعض المشكلات أهمها :

1- تفكك المجتمع الحضري: إن التحضر يؤدي عادة إلى ضعف في العلاقات بين المجتمع ، فنجد أن الأفراد داخل العمارة الواحدة مثلا قد تمر عليهم سنوات دون أن يعرف الجار جاره ، وهذا عكس ما نجده في المجتمع الريفي من اتحاد الأفراد.

ويرى بعض الاجتماعيين أن التفكك الحاصل في المجتمعات الحضرية يؤدي إلى ضعف الضبط الاجتماعي ، فتقل بذلك سلطة المجتمع على أفرادها ، ويصبح الإنسان داخل المجتمع الحضري لا يراعي العادات و التقاليد و لا يضع اعتبارا للآخرين مما يؤدي إلى ظهور مشكلات مختلفة مثل تشرد الأحداث والبغاء..(2).

II- مشكلة محو الأمية: لعل من أهم المشكلات التي يواجهها المجتمع الحضري هي مشكلة محو الأمية التي أصبحت محاربتها جد ضرورية في عصر العلم والتكنولوجيا ، إذا أصبحت الحاجة إلى ملحة إلى المعرفة والثقافة واكتساب المهارات المختلفة ، حتى يتكيف الإنسان مع التطورات المجتمعية الحاصلة ، وتعتبر مشكلة محو الأمية من أهم المشكلات في الواقع الاجتماعي في كل دولة نامية من دول العالم الثالث، وقد أثبتت دراسات علوم التنمية والتربية والاقتصاد التربوي أن رأس المال البشري والأيدي العاملة المدربة مطلوبة، وأن الإنسان المتقف هو أعلى إنتاجية من غير المتقف ، كما أن الأمم التي اهتمت بتنقيف أبنائها من الكبار كان عائد التنمية الاقتصادية لديها أكبر(3).

ومن أجل مواكبة التطورات الحاصلة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي ، فان الدول العربية تعمل جاهدة للتقليل من نسبة الأمية في بلدها ، ومن أمثلة ذلك نجد أن الجزائر أولت اهتماما متزايدا بهذه المشكلة ، حيث أنشأت في الآونة الأخيرة ما يسمى " بالديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار " وذلك بالتنسيق مع مختلف الجمعيات الوطنية مثل " جمعية اقرأ الوطنية " التي تعمل على تعميم التعليم في مختلف الفئات العمرية .

المدخل النظرية في دراسة المجتمع الحضري : إن المتصفح للتراث النظري الضخم ، والكتابات الخاصة بالنظريات السوسيولوجية الحضرية في كتب علم الاجتماع الحضري ،

يجد أن جميع النظريات والتفسيرات النظرية للظواهر الحضرية تصب في عدة اتجاهات نظرية أساسية أهمها :

1- الاتجاه النفسي - الاجتماعي : يمثل هذا الاتجاه المدرسة الألمانية في علم الاجتماع وتعرف من الناحية الزمنية بالمدرسة الكلاسيكية ، كما تعرف بالاتجاه السلوكي أو الاتجاه التنظيمي(4).

وبؤرة اهتمام أصحاب هذا المدرسة هو السلوك أو الفعل والعلاقات الاجتماعية والأشكال التنظيمية للحياة الحضرية ، فلا نطلق على الفرد صفة الحضرية انطلاقاً من مكان إقامته فحسب ، ولكن المعيار الأساسي والذي على ضوءه نخصه بهذه السمة هو نمط السلوك ، كالفعل العقلاني والابتعاد عن الاستجابة العاطفية نتيجة لتعقد الحياة الحضرية .

وتبرز معالم هذا الاتجاه في نظريات وأفكار كل من " ماكس فيبر - جورج زيمل - شبنجلر" الذين يرون أن السلوك الحضري ينتج من التعقيد النظامي غير المحدد للمدن الذي يتميز بكثافة الحجم مما يدفع ساكني الحضر إلى التكيف مع أنماط معينة من السلوك والاستجابات لكي يتوافق مع الشخصية الحضرية مثل سيطرة الروح العقلانية والعلاقات الشخصية والإحساس بالكم والوقت والاتجاه نحو الرشادة في التعامل... وهكذا فإن الطبيعة المعقدة لنمط الحياة الحضرية يطبع سلوك الساكن الحضري بمميزات خاصة وهذه السلوكيات ما تلبث أن تنعكس على المدينة في حد ذاتها (المؤسسات والتنظيمات...) وذلك انطلاقاً مما يحمله سكان المدن من تصور وأفكار وعقلانية ورشادة في حياتهم الخاصة وفي تعاملاتهم وهكذا فالعقلانية والمدينة شيان متلازمان .

• **ماكس فيبر :** يعتبر كتاب "المدينة" لمؤلفه ماكس فيبر سنة 1905 بمثابة الجهد الحديث وأول عمل علمي لدراسة الحياة الحضرية، ولقد كان " فيبر" على حد تعبير "ريتشارد سنت" : "انه رجل علم وسياسة إلى جانب كونه من بين علماء الاجتماع القلائل الذين تميزوا بعقلية خاصة .. فقد أدرك ضرورة إيجاد نظرية أكثر شمولاً وتميزاً للحياة الحضرية، ولتحقيق ذلك حاول أن يوضح الظروف التي تجعل دور المدينة ايجابيا للحياة العامة للناس مستعينا في ذلك بدراسته للمدن القديمة، معتمدا في نفس الوقت على تصور خاص في تعريفه للمدينة(5)".

1- المدينة كوحدة اقتصادية : أكد " فيبر " على الطابع الاقتصادي للمدينة ، فهي مكان لسوق دائم يتوخى منها توفير الضروريات والحاجيات اليومية من المواد المنتجة سواء

من طرف سكان المدينة أنفسهم والمناطق المجاورة لها أو عن طريق التبادل التجاري ، وعلى هذا استنتج " فيبير " نمطين من المدن، النمط الأول المدينة الاستهلاكية والتي تقوم على وجود عدد كبير من المستهلكين، ويتمثل هذا النمط في المدن التجارية، أما النمط الثاني فهو المدينة المنتجة ذات النمط الحديث حيث توطن المصانع خاصة منها تلك التي تكون منتجاتها موجهة للتصدير(6).

2-المدينة كوحدة سياسية: إذا كانت المدينة رابطة اقتصادية ذات ملكية عقارية وتسير ميزانية للإدارات والنفقات ، انطلاقا من نسق متكامل من التنظيم حسب مقتضيات السوق والتكنولوجيا ، فإن تحليل الحضرية ينبغي أن يتجاوز النظرة الاقتصادية الضيقة ،و ذلك بإدخال المفاهيم السياسية التي تسمح للمدينة لان تلعب دورها في استقرار الظروف الاقتصادية الحضرية ، عن طريق التنظيم والتقنين ،و بشكل يؤمن حاجيات الجماهير بصورة دائمة وفعالة.

II-اتجاه الثقافة الحضرية : هو احد المداخل النظرية الذي يحاول بصفة خاصة تقديم صورة لنموذج المجتمع الحضري ، وما يميزه من خصائص من خلال منظور ثقافي باعتبار الحضرية ناتجة عن الحياة في المدينة نظرا لما تتمتع به من سمات وخصائص اجتماعية تميزها عن الحياة الاجتماعية الريفية .

ويتفق علماء الاجتماع الحضري على أن هذا الاتجاه من تطوير لويس ويرث وهو من مدرسة شيكاغو و تتضمن مقالة ويرث الشهيرة - الحضرية كطريقة للحياة - الدعائم الأساسية لهذا الاتجاه .

- لويس ويرث: قدم "ويرث" تحديدا واضحا للنظرية السوسيو-ثقافية في مقال نشر له بعنوان "الحضرية كأسلوب في الحياة" سنة 1938، قدم فيها مدخلا حول المدينة والحضارة المعاصرة ثم نظرية الظاهرة الحضرية ، وختمها بمناقشة العلاقة بين النظرية الحضرية والبحث الاجتماعي ، ومن بين مواضيعه في هذا المجال ما يلي :
- 1-المدينة والحضارة المعاصرة:** أشار "ويرث" في تعرضه إلى المدينة والحضارة المعاصرة إلى أن العالم لم يعد هذا العالم الذي يتكون من جماعات صغيرة من الناس منعزلين ، وينتشرون على رقعة واسعة من الأرض ، وهذا ما أكده "سمنر" أثناء وصفه للمجتمع البدائي ، إلا أن المظهر المميز لأسلوب حياة الإنسان في العصر الحديث هو تركزه في تجمعات كبيرة تقام فيها مراكز محددة تعمل على إشباع

2- الأفكار والممارسات التي نطلق عليها اسم حضارة (7).

إن إطلاق مصطلح الحضري على العالم المعاصر لا يقاس بنسبة السكان الذين يعيشون في المدن ، ولا يتميز المجتمع المحلي كمجتمع حضري بناء على الحجم فقط، وينطبق ذلك على بعض المقاييس الأخرى مثل الكيان الفيزيقي للمدينة، وعدد السكان وكثافتهم، ومهنتهم والإمكانيات المادية المتاحة لهم والنظم وأشكال التنظيم السياسي.. في نظر "ويرث" أن الأهمية لا تكمن في مدى وجود هذه المظاهر المميزة للمدينة ولكن في قدرتها على تشكيل وصياغة طابع للحياة الاجتماعية في شكلها الحضري المميز، بالرغم من الاختلافات بين المدن، وعليه فإن التعريف الذي يمكن استخدامه للظاهرة الحضرية ليس هو التعريف الذي يركز على الخصائص والمتغيرات المشتركة بين كل المدن ، والذي يمكنه اكتشاف عناصر اختلافها ، فمدينة صناعية تختلف من حيث خصائصها الاجتماعية عن مدينة تجارية ، أو منجمية أو مدينة جامعية..

ويضيف "ويرث" بأن التعريف السوسولوجي للمدينة ينبغي أن يشمل على كل الخصائص الأساسية المشتركة لأنماط المدن ككيانات اجتماعية.

3- النظرية الحضرية لقد أشار "ويرث" أن المشكل الأساسي عند علماء الاجتماع المدينة هو الكشف عن صور الفعل والتنظيم الاجتماعي، والتي يمكن أن يرجع سببها المنطقي إلى الحجم المتزايد للسكان وإلى الكثافة العالية وعدم التجانس، وأن هذه المتغيرات تؤدي إلى مجموعة من القضايا يمكن أن تنسب إلى الحياة الحضرية في التحليل السوسولوجي .

2-1- حجم السكان : أشار "ويرث" إلى أن عدد السكان الكبير يؤثر على التفاعل والتباين بين الأفراد ، بحيث تصبح الخصائص الشخصية مثل المهن، الحياة الثقافية وأفكار المجتمع الحضري موزعة أكثر مما هو عليه ، إن التباين القائم على أساس اللون، السلالة أو المكانة والمنزلة الاجتماعية والاقتصادية ، يؤدي إلى العزلة المكانية

الشيء الذي يؤدي إلى اختفاء روابط القرابة والجيرة والمشاعر التي نشأت نتيجة الحياة المشتركة للأجيال التي تعاقبت في ظل التقاليد نفسها على الأقل ضعفت أو نقصت أهميتها، مما ينتج إحلال المنافسة وميكانيزمات الضبط الرسمي محل التعاون والتضامن الذي يعمل على تماسك المجتمع التقليدي، وعلاوة على ما سبق فإن حجم السكان الكبير يلعب دورا هاما في التحديد من إمكانية معرفة سكان المدينة معرفة شخصية، مما يترتب

عن ذلك انتشار علاقات اجتماعية ذات طابع انقسامي، وان هذا لا يعني أن الحضريين يتعرفون على الآخرين اقل من الريفيين بل أن ذلك يعود لكون الحضري يعيش ضمن مجتمع يتميز بالحجم الكبير ولا يعرف منه إلا عددا قليلا من الأفراد وبدرجة اقل من المودة ،و هذا مما جعل "ويرث" يعتبر المدينة بأنها مجتمع ذو علاقات ثانوية أكثر منها أولية تتميز بعدم التعمق ومؤقتة وانقسامية، أن هذه العلاقات تفسر الفكر العقلاني والمنفعي الذي يتميز به أغلب سكان المدينة، ويضيف "ويرث" أن معرفة الآخرين اغلبها تعتبر وسائل لتحقيق الأهداف الخاصة.

ففي الوقت الذي يستطيع فيه الفرد أن يحقق أعلى درجات التحرر من الضوابط الذاتية والعاطفية التي تمارسها الجماعات القرابية ، يفقد من جهة أخرى التعبير الذاتي والتلقائي والروح المعنوية والإحساس بالمشاركة .

ولذا فان الطابع الانقسامي والنفعي للعلاقات بين الأفراد في المدينة يعبر عنها بتعدد المهام المتخصصة ، فزيادة نمو السوق يصاحبه زيادة كبيرة في تقسيم العمل مما يزيد من الاعتماد المتبادل والذي بدوره يؤدي إلى اختلال التوازن في المدينة مما يؤدي إلى تخصص كل مدينة فيما يميزها عن غيرها من المدن ، وأشار "ويرث" في الأخير إلى أن صعوبة الاتصال الشخصي والمباشر بين الأفراد تتطلب توكيل أمر الدفاع عن مصالح الأفراد إلى أجهزة وهيئات مختصة بذلك ، يتم من خلالها عمليات الإنابة والتفويض(8).

2-2- الكثافة: استخلص "ويرث" مجموعة من الأفكار والآراء الناتجة

في حالة ارتفاع الكثافة السكانية للمدينة منها :

- الاختلاف بين الاتصال الفيزيقي والاتصال الاجتماعي حيث يتميز الأول بالشدة ، بينما يتميز الثاني بالسطحية.
- ازدياد درجة التخصص والتباين بين الأفراد ، فالجماعات المتشابهة اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا ، تقطن بمناطق سكنية أو أحياء واحدة ، مما يزيد في عزلتها المكانية ، كما أن المناطق بالمدينة موزعة حسب وظائفها.
- يتحدد نمط استخدام الأرض واستغلالها على ضوء المنافسة ووفق الموارد المحدودة ويتوقف ذلك على مكانة الأفراد الاجتماعية وخصائصهم وأنواع الأعمال المتاحة لهم، وغيرها من العوامل التي يحددها اختيارات الناس للإقامة في منطقة معينة.
- الحاجة إلى ضوابط رسمية لمواجهة احتمالات الفوضى والتفكك.

- 2-3- اللاتجانس :** إن أهم المصاحبات الاجتماعية التي يؤدي إليها اللاتجانس هي :
- تعقد البناء الطبقي وظهور التدرج الاجتماعي المتفرع والتميز في المجتمعات المتكاملة بالإضافة إلى زيادة معدل الحراك بأشكاله الفيزيكية والاجتماعية .
 - بروز الحراك المكاني والاجتماعي وتعدد الجماعات التي ينتمي إليها الفرد الأمر الذي يؤدي إلى ضعف الولاء العاطفي لأي مجموعة من المجموعات التي ينتمي إليها، وذلك نتيجة تعدد المصالح الناشئة عن الأبعاد المختلفة للحياة الاجتماعية ، ويدعم هذا العمل عدم الاستقرار المكاني والحراك الاجتماعي.
 - تصبح مكانة الشخص الاجتماعية مقننة لما لها من فائدة واضحة من الناحية الاقتصادية ، فالفردية تعوض بالفئة ، وذلك لتدعيم المتطلبات المشتركة للمجتمع سواء كانت مادية أو خدمية ، عامة أو خاصة كما هو الحال في المدارس والمستشفيات والجرائد....

الوظائف الحديثة للأسرة: اختلفت وظائف الأسرة بين الأسرة التقليدية

والحديثة ، ويجمع الكثير من أن من وظائف الأسرة الحديثة ما يلي(9) :

I- الوظيفة البيولوجية : تقوم الأسرة بحفظ النوع البشري من خلال إشباع الحاجات الجنسية على أسس منطقية وقانونية وشرعية، إلى جانب تقديم الإشباع العاطفي للأفراد، أي تنظيم الأنشطة الجنسية والإنجاب ، والمحافظة على استمرار المجتمع وتربية وتنشئة الطفل على عادات وتقاليد المجتمع ، كما أنها تقوم بتوفير الحاجات الأساسية للأفراد من مأكّل ومأمن ولباس وحب ورعاية ، فهو إذن التفاعل المتعمق بين جميع أفراد الأسرة في المشاعر العاطفية(10).

II- الوظيفة الاجتماعية والاقتصادية : تعتبر التنشئة الاجتماعية من أولى العمليات

الاجتماعية ومن أكثرها شانا في حياة الطفل، لأنها الدعامة الأولى التي ترتكز عليها مقومات الشخصية الإنسانية ، فوظيفة التنشئة الاجتماعية من أهم وظائف الأسرة حديثا أو قديما حيث تعمل على ترويض الطفل واستئناسه وتدريبه على كيفية التعامل مع الآخرين ، وتكوين علاقات طيبة معهم ، ومنه يتكون لديه الشعور بالمسؤولية نحو أسرته ومجتمعه، وغرس عوامل الضبط الداخلي للسلوك، وتحقيق النضج الاجتماعي والنفسي ، ومن خلال مختلف أنشطتها تعمل الأسرة على نقل الثقافة من جيل إلى آخر عن طريق التربية ، كما أنها تعمل على ترقية وغرلة الثقافة من الأنماط السلوكية والفكرية

التي لا تتماشى مع مبادئها وأهدافها إلى جانب ممارسة عملية الضبط الاجتماعي وتهذيب السلوك ومحاولة تكييفه مع القواعد المجتمعية، كما أنها تعتبر الوحدة الاقتصادية الأساسية والعائل الرئيسي للأفراد ، حيث يتولى الأب مهمة إعالة أفراد أسرته.

III-الوظيفة التعليمية: يتمثل دور الأسرة في الإشراف ومتابعة أطفالها في الواجبات المدرسية المنزلية وفهم الدروس، ويمكن القول أن الوالدين هما الذين يحددان مدى تقدم أو تأخر الطفل في المدرسة ، وذلك عن طريق مساعدة أبنائهم في استذكار الدروس ، حيث أن درجة تعليم الوالدين هنا لها تأثير كبير على مستوى التحصيل ، ويمكن إجمال بعض الحقائق الخاصة بالوظيفة التعليمية، كون دور الأم المتعلمة يتعاظم أكثر من دور الأب في الإشراف على تعليم الأبناء وأداء واجباتهم المدرسية وتهذيب سلوكياتهم وحمايتهم من الانحراف في نمط المجتمع الحضري أكثر من المرأة الأمية ، إلى جانب قيام الأخوة الكبار بمهمة الإشراف ومتابعة إخوتهم الصغار خصوصا في الطبقات الفقيرة (11).

الأسرة الجزائرية في ظل التغيرات الاجتماعية والحضرية: لقد عرفت البناءات الاجتماعية و الأسرية تطورات تاريخية خلال أهم مرحلة من مراحل عدم استقرارها، و التي كانت في مرحلة الاحتلال الفرنسي للجزائر، و فقدان السيادة الوطنية، و تعرض الجزائريين للتشريد و الاضطهاد، لذا لم يجد المجتمع الجزائري نفسه أمام مستوى من التنظيم الاجتماعي أثرى حصوله على الاستقلال، كما حدث في مجتمعات كثيرة حديثة الاستقلال، و الظروف الاجتماعية و الاقتصادية التي تتميز بها في تلك الفترة جعلت ظهور حركة نزوح غير منتظمة من الريف نحو المدن التي كانت تفتقر لأدنى شروط الاستقبال للك الهائل من السكان النازحون من الأرياف، كما وجد الريف الجزائري كذلك بمختلف تنظيماته عاجزا أمام هذه الأحداث التي تجاوزت قواعده و أدواره، فالأسر الجديدة النازحة إلى المدن أصبحت تطمح و تتطلع إلى حياة أفضل من التي كانوا يحيونها في الريف، و إلى نمط أسري حضري.

"فالأسرة الجزائرية وحدت نفسها في مرحلة الاستقلال، بصفة محسوسة مختلفة عن تلك التي كانت في بداية القرن، و مختلفة مقارنة مع وضعيتها أثناء الاستعمار الفرنسي و أهم خصائص ذلك التحول الأسري و الاجتماعي في نفس الوقت، من جهة اختفاء وحدة التنظيم و فقدان الانقسام الاقتصادي الأسري، هذه الخصائص من شأنها أن تؤثر على

وحدة التنظيم الأسري و على مضاعفة الموارد الاقتصادية الأسرية" (12).

و لقد اعتبرت العائلة الجزائرية عائلة موسعة ممتدة من حيث عدد الأسر، إذ يعيش بين أعضائها عدة أسر نووية (زواجية)، لكن ما نلاحظه اليوم أن هذه الخاصية أصبحت تتم بدرجات متفاوتة، أي أنها تحدث بصورة نسبية، نتيجة لتقدم و تغير الظروف الاجتماعية و الحضرية المتعلقة بالمجتمع الجزائري، و قد أشارت بعض الدراسات إلى أن حركة النـزوح الريفي بعد الاستقلال من الريف إلى الحضر و في ظل التغيرات الاجتماعية بدأت الأسرة الممتدة تفقد شكلها بتحولها إلى شكل الأسرة الزواجية و ضمن العلاقة بين تطور المجتمع و المؤسسة الأسرية نجد بارسونز يؤكد أنه " بالموازاة مع مرور المجتمع الريفي التقليدي إلى نمط المجتمع الصناعي الحضري، تحضر إلى فقدان حتمي للأسرة الممتدة التي تحل محلها الأسرة النووية".

وقد بقيت الأسرة الجزائرية منذ عهد يعود فيها نظام السلطة أبويا، فالأب في الأسرة هو صاحب السلطة العليا، و الجد هو القائد الروحي لكل جماعة عائلية بحيث تستجيب كل أوامره و له الحق في أن ينظم و يسير التراث الجماعي حفاظا على تماسك الجماعة، أما بورديو فقد " اعتبر الأسرة الممتدة الخلية الأساسية في المجتمع الجزائري و هي تجمع الأقارب و تتوحد تحت سلطة واحدة تضم أجيال متعددة في تجمع حميمي، فالأسرة الممتدة هي الوحدة الأساسية فهي تضم مجموعة من الأسر النووية".

فالعائلة الجزائرية هي عائلة مركبة تمتاز بالانقسام، تتكون من عدة أسر نووية تعيش مع بعضها البعض لتصبح بعدها العائلة مشكلة من عدة أسر بسيطة نتيجة عملها المشترك خاصة المجتمع الريفي الجزائري الذي يعتمد على النشاط الفلاحي المشترك.

فالأسرة الجزائرية ظلت لمدة طويلة موسعة و كثيرة العدد و هي تتكون في غالب الأحيان من الأب و زوجته و أولاده العزاب و المتزوجين و زوجاتهم و أبنائهم، يقيمون تحت سقف واحد في منزل كبير للعائلة، هذا و الأسرة أحيانا تضم الجد و الجدة الذين على قيد الحياة و الأخوات و العمات الغير متزوجات، لهذا وصفت بالامتداد، لأنها عرفت امتدادات كثيرة باتجاه السلف و الخلق، حافظت من خلالها على نفس الاسم و نفس البنية. فمن خلال بعض الإحصائيات التي أجريت سابقا حول حجم الأسرة فقد سجلت سنة 1966 تقريبا 5.9 و في سنة 1977 ما يقارب 6.6 و في سنة 1987 بلغ متوسط عدد أفراد الأسرة الجزائرية 7 ، لكن من الضروري التأكيد على الدور الذي سيلعبه التحضر الذي

شهده المجتمع في مراحل لاحقة في تقلص انتشار الأسرة الممتدة" (13) .

لقد كان التماسك الداخلي من أهم السمات التي تتسم بها الأسرة الجزائرية و يظهر رضا كل فرد من خلال قيامه بالمهام و الأعمال الموكلة إليه و هذا في سبيل الأفراد الآخرين من أبناء الأسرة الواحدة ، و هذا كتعبير عن الرابط القوي الذي يوحد بينهم و يجعل تماسكهم الداخلي حقيقة غير مصطنعة فكل واحد يشعر أنه عنصر ضروري لا بد من وجوده في حياة الأسرة و انتظامها واستمرارها، دون أن ننسى كذلك تركيز القدرة الإنتاجية في يد رب الأسرة الممتدة يجعلها أكثر صلابة وقوة ،فهو المرجع الأساسي لكل العمليات الاقتصادية و المالية ،وتأمين لوازم البيت من مأكّل وملبس وكل ما يحتاج إليه أفراد أسرته في البيت ،كما يقوم هو بكل الترتيبات اللازمة لزواج أحد أبنائه".ولقد وجدت الأسرة الجزائرية متكيفة مع نظام المجتمع الجزائري بعد الاستقلال والذي تميز بمجموعة من المركبات التي تعتبر متغيرات هامة، و هي التحضر المكثف و السريع ، العمل المأجور كنمط اقتصادي جديد، التعليم المهم كقاعدة ثقافية جديدة و التمايز الاجتماعي من خلال انتشار قوى اجتماعية متميزة(14).

فطبيعة العلاقات الاجتماعية أصبحت مبنية على المصلحة المادية التي يحكمها العمل المأجور المحدد بالزمان و المكان دون أي اعتبار للجنس و الاختلاط أو السلالة أو القرابة وغيرها ، لذا أثرت هذه الوضعية الجديدة على النمط الأسري و العلاقات القائمة بين أفرادها ولكن المتحولات المجتمع الجزائري وتحولاته بصفة عامة،يلاحظ أن هذا التأثير يختلف من منطقة إلى أخرى و من مرحلة إلى أخرى.

فسيطرة الفئة المتعلمة وتوسعها بشكل كبير عكست التغيير الاجتماعي و الاقتصادي والثقافي الذي عرفه المجتمع الجزائري والأسرة، حيث مكنها المستوى التعليمي المرتفع من شغل عدة وظائف ومناصب جديدة جعلتها تستقل اقتصاديا عن الأسرة الكبيرة و التنظيم الاقتصادي الجماعي ، لذا أصبحت الفئة المتعلمة مؤهلة لتحقيق الاستقلال الاقتصادي عن الأسرة الممتدة وأصبحت قادرة على الاعتماد على نفسها وتكوين نفسها بنفسها دون الرجوع إلى مسؤولية الوالدين.

هذا ما جعل هذه الفئة ترغب في الزواج و الاستقلال و الانتقال إلى مسكن جديد، رغم استمرار الوالدين في مراقبة وحماية أبنائهم المتزوجين في مسكنهم العائلي، لكن في الأعماق فإن هذا الاستقلال يوفر فرص التواصل بين الأجيال.

فالتقاليد الجزائرية تعطي للزوجين الجديدين الحق في الاشتراك في المسكن مع والدي الزوج، لكن هذا النمط يعرف معارضة كبيرة من طرف فئة المثقفين خاصة من جهة الفتيات اللواتي يشترطن أكثر سكنا مستقلا لتفادي الصراعات و المشاكل بين أفراد الأسرة، ومن جهة هناك ضعف في الإمكانيات المادية بالنسبة للشباب مما يفرض على بقائهم مع العائلة في المنزل المشترك بعد زواجهم، رغم حصول بعضهم من المتعلمين على مناصب عمل في قطاعات مختلفة كالمؤسسات الاقتصادية والتعليمية وقطاع الخدمات.

ونعود للقول كذلك بأن الاستقلال الاقتصادي الذي تتميز به الأسرة الزوجية الجديدة ساعد على ظهور بنية جديدة لشبكة العلاقات التي لم تعد مفروضة كالقراية، أو التواصل العائلي أو المساعدة المادية بل تقوم على الاختيار الحر الذي توجهه الخصائص و الميول الذاتية، فالمسكن المستقل لا يوفر فرص لقاء و الاحتكاك المستمرين بالأهل، وقد أخذت تنمو علاقات تفاعل خارج إطار العائلة و القراية مع الأصدقاء، ومع زملاء العمل، فالانتقال من العائلة الممتدة التي اعتبرها البعض ظاهرة عامة تتضمن الوظائف التربوية، التنشئة الاجتماعية، الإنتاجية، الجمالية، الروحية، الدينية وغيرها إلى عائلة نووية أو زوجية كما يسميها البعض أصبح مقبولا اليوم، على أنه شكل موجود في العديد من المجتمعات و منها المجتمع الجزائري فعلى غرار العديد من المجتمعات عرفت فئة من العائلات الجزائرية الكبيرة مبدأ التجزئة لتتشكل عنها أسر نووية سواء تحت ضغط العدد أو انطلاقا من مبدأ التطلع إلى حياة خاصة أكثر استقلالا، فتجتمع الجزء الأكبر من السكان في وحدات تتراوح بين 6، 11 فرد يجعلنا نجزم بوجود نوع من الميل نحو تجمع عائلي قليل العدد (15).

ففي مجتمعنا تبقى الأسرة الصغيرة رغم البعد المجالي بينها و بين الأسرة الأصلية الممتدة إلا أنه يبقى التواصل بينهما اجتماعيا و يظهر هذا في المناسبات السعيدة كالأعياد الدينية و الأفراح (كالأعراس) أين يجتمع و يتم لم شمل كل أفراد العائلة، و دون أن ننس المناسبات الحزينة كالمرض و المأتم كذلك، أما اقتصاديا يظهر في الدعم المالي خاصة إذا كان الزوجين يعملان و هذا يحقق الرفاهية مما يؤدي إلى تدعيم الأسرة الممتدة خاصة عند كبر و عجز الوالدين.

خاتمة

سعت هذه الدراسة -كخطوة أولى -إلى بيان خصائص الأسرة الجزائرية التقليدية أو العائلة، ثم بيان خصائص المجتمع الجزائري التقليدي، وطبيعة التحديات والتحويلات التي عاشها، سواء في ظل الاحتلال أو في إطار الدولة الوطنية، كتجلي لنا مظاهر التغير الأسري سواء الخاصة بعمل المرأة وكذلك افتناء مساكن مستقلة للأبناء، كما ظهرت هناك أنواع أخرى من العلاقات مبنية على المساواة والتشاور داخل الأسرة ومع المؤسسات المحيطة، ولقد كانت لهذه التغيرات التي طرأت على المجتمع، انعكاسات على بنية وحجم الأسرة الجزائرية، وعلى منظومة العلاقات بداخلها، وعلى قيمها الاجتماعية، كما ساهمت في إدخال بعض التعديلات عليها و لا تزال تتمسك ببعض عناصر ثقافتها التقليدية في جميع هذه المجالات.

المراجع:

- 1- تماضر حسون، حسين الرفاعي، المشكلات الأرضية المصاحبة لنمو المدن والهجرة إليها، د ط ت ب.
- 2- مريم أحمد مصطفى وآخرون، التغير ودراسة المستقبل، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2002.
- 3- محمود الكردي، التحضر دراسة اجتماعية، الكتاب الأول، القضايا والمناهج، دار المعارف، القاهرة، 1986.
- 4- محمد الجوهري وآخرون، دراسات في علم الاجتماع الريفي والحضري، ط2، دار الكتب الجامعية، الإسكندرية، 1975.
- 5- عبد المنعم شوقي، مجتمع المدينة- الاجتماع الحضري - دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، 1981.
- 6- حسين عبد الحميد أحمد رشوان، المدينة دراسة في علم الاجتماع الحضري، مكتبة الجامعي الحديث، الأزاريطة، مصر، 1998.
- 7- عزت عبد الكريم وآخرون، المجتمع العربي، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.
- 8- احمد النكلاوي، دراسة في علم الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1973.
- 9- عبد المنعم بدر، دراسات في التنمية الريفية، (د ط) دار المعارف، مصر، 1979.
- 10- السيد الحسيني، المدينة- دراسة في علم الاجتماع الحضري- المرجع السابق.
- 11- صلاح العبد، التوطين والتنمية والمجتمع بالوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، مصر، 1973.
- 12- عبد الله خليفة، اثر العوامل الاجتماعية في توزيع السكان على احياء مدينة الرياض، (د ط)، الرياض، السعودية، 1980.
- 13- عبد المجيد عبد الرحيم، علم الاجتماع الحضري، المكتبة الانجلو-مصرية، القاهرة مصر، 1986.
- 14- فتحي محمد أبو عيانة، دراسات في علم السكان، ط2، دار النهضة العربية، للطباعة والنشر، 2000.
- 15- محمد عبد الفتاح محمد، الخدمة الاجتماعية في مجال تنمية المجتمع المحلي، المكتب العلمي للكمبيوتر والنشر والتوزيع، ط2، 00، 1996.